الموقع الجغرافي وأثره في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية

وليد عبد الهادي احمد العويمر (*)
يوسف سلامه حمود المسيعدين (*)

الملخص

تناولت الدراسة الموقع الجغرافي وأثره في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية،من خلال ثلاثة محاور،تناول المحور الأول أهمية الموقع الجغرافي للأردن،والمحور الثاني أجهزة صنع السياسة الخارجية الأردنية،في حين تناول المحور الثالث أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية.وتوصلت الدراسة إلى أن الموقع الجغرافي للأردن لعب دورا أساسيا في توجيه السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية،حيث دفع هذا الموقع (بكل مكوناته سواء المساحة أو الموارد الطبيعية أو طول الحدود) صانع القرار الأردني إلى اتخاذ موقف متوازن من طرفي النزاع السوري سواء النظام الحاكم أم المعارضة،وذلك على الرغم من كثرة الضغوط التي واجهها للوقوف بشكل علني ضد النظام السوري ودعم المعارضة،فالواقع الجغرافي للأردن لم يعطي السياسة الخارجية الأردنية مزيدا من الفرص لتحدي النظام السوري ومعاداته، أو الوقوف إلى جانب المعارضة.

الكلمات الدالة: الموقع الجغرافي،السياسة الخارجية،الأزمة السورية.

(*)أستاذ مشارك جامعة مؤتة/ قسم العلوم السياسية
(*)أستاذ مساعد جامعة البلقاء التطبيقية/ كلية الزرقاء الجامعية

Geographical location and its impact on Jordan's foreign policy towards the Syrian crisis

Waleed Abd AlHadi
Yuosef Salama Hamoud

Abstract

The study dealt with the geographical location and its impact on Jordan's foreign policy toward the Syrian crisis through three axes. The first axes tackled the important geographical location of Jordan .The second one examined the instruments of making the Jordanian foreign policy. The last one dealt with the impact on the geographical location of Jordan's foreign policy toward the Syrian crisis with the attitude of the Jordanian foreign policy towards the Syrian crisis in terms of the geographical location. The study results in the fact that the geographical location of Jordan had played an essential role in steering the foreign policy towards the Syrian crisis. In other words, all the constituents of the location in terms of area, natural resources and the longitude of borders urged the Jordanian decision maker to adopt a balanced position towards the parties of the Syrian conflict, the existing regime and the opposition, despite the pressure exerted on Jordan to stand openly against the Syrian regime and to support the opposition. It should be noted that the geographical location did not give the foreign policy more opportunities to challenge the Syrian regime or take side with the opposition.

Keywords: Geographical Location, foreign policy, Syrian crisis.

المقدمة

تبدو أهمية الموقع الجغرافي لأي دولة من تأثيره الكبير والهام على سياستها الداخلية والخارجية،إذ يتوقف عليه اتخاذ الدولة لكثير من قراراتها السياسية،ويؤثر في قوتها،وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي،ويمتاز أهمية الموقع الجغرافي في ثباته من الناحية الجغرافية،بعكس أهميته السياسية التي تتغير باستمرار،وذلك نتيجة للتطورات التقنية لا سيما في مجال النقل والاتصالات والأسلحة،وتختلف أهمية الموقع الجغرافي بين دول العالم بشكل واضح،حيث نجد أن الدول المطلة على البحار والمحيطات تتمتع بمزايا اقتصادية وعسكرية وسياسية عديدة،مما يمكن صانع قرار السياسة الخارجية من اتخاذ قرارات تحقق المصالح الوطنية.وفي المقابل تعاني الدول التي لا منافذ لها على البحار والمحيطات (الدول الحبيسة)،أو الدول التي تكون إطلالتها على تلك البحار محدودة (مثل الأردن)،من مشاكل في إدارة علاقاتها الخارجية،والتي تكون بالأغلب مرهونة بسياسات جيرانها وعلى حساب مصالحها الوطنية.

ويعد الموقع الجغرافي للأردن من المواقع المهمة استراتيجيا،حيث يشكل معبرا للتواصل بين المشرق العربي ومغربه،كما أنه يشكل المعبر الشمالي الرئيسي لدول الجزيرة العربية لربطها بريا بسوريا وتركيا ومن ثم بالقارة الأوروبية.ومن جهة أخرى فإن مجاورة الأردن لدول إقليمية كبرى،جعلته يأخذ بعين الاعتبار حسابات توازن القوى،لا سيما وأن تلك الدول تتبنى مذاهب دينية وسياسية مختلفة.ويعد الأردن من دول العالم القليلة التي يصعب فهم سياستها الخارجية خارج إطار جغرافيتها،فبالرغم من أهمية موقعه الجغرافي،إلا أن إمكانياته سواء من حيث المساحة أو الشكل أو الموارد الطبيعية أو طبيعة دول الجوار،فرضت عليه مزيدا من القيود في تعامله مع التطورات السياسية التي تشهدها دول المنطقة،وفي علاقاته الخارجية خصوصا مع دول الجوار.

ولعل مقولة إن السياسة وراء الجغرافيا تتفق بشكل كبير مع الأردن،حيث انعكست شخصيته الخارجية بناء على مقوماته الجغرافية،وارتبطت سياسته الخارجية بشكل لافت مع واقعه الجغرافي،بحيث أصبحت الجغرافيا قدر الدولة الأردنية في تعاملها مع الأحداث السياسية الإقليمية والدولية.

أهمية الدراسة

تنطلق الدراسة من أهميتين أولاهما علمية نحاول من خلالها تقديم معلومات علمية نظرية حول الموقع الجغرافي للأردن،وعملية صنع السياسة الخارجية الأردنية.وأهمية أخرى عملية تتمحور حول أثر الموقع الجغرافي للأردن على سياسته الخارجية تجاه الأزمة السورية،لا سيما في ظل تشابك العلاقات بين الدولتين،والتي لامست مختلف الجوانب.وقد أوضحت بعض الدراسات السابقة،الأثر الذي أحدثه الموقع الجغرافي للأردن على سياسته الخارجية تجاه العديد من الأزمات والصراعات التي نشبت في المنطقة.ومن ثم تأتي هذه الدراسة

لتأكيد أو نفي وجود علاقة بين الموقع الجغرافي للأردن وبين سياسته الخارجية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل أهمية الموقع الجغرافي للأردن.
2. دراسة أثر الموقع الجغرافي للأردن على سياسته الخارجية.
3. دراسة التحديات التي فرضها الموقع الجغرافي على الأردن نتيجة للأزمة السورية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تكمن مشكلة الدراسة في بحث مدى تأثير الموقع الجغرافي للأردن على سياسته الخارجية تجاه الأزمة السورية،حيث يسعى الباحثان إلى الكشف عن العلاقة بين الموقع الجغرافي كمتغير مستقل،وأثره على السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية كمتغير تابع،وعليه فقد أمكن صياغة التساؤل المحوري التالي:ما أثر الموقع الجغرافي للأردن على سياسته الخارجية تجاه الأزمة السورية؟ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أهمية الموقع الجغرافي للأردن؟
2. ما أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية الأردنية؟
3. كيف تعامل صانع القرار السياسي مع أهمية الموقع الجغرافي؟
4. ما هي أهم التحديات التي فرضها الموقع الجغرافي نتيجة للأزمة السورية؟
5. ما هو موقف الأردن من الأزمة السورية انطلاقا من طبيعة الموقع الجغرافي؟

فرضية الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها،يمكن صياغة فرضية رئيسة مفادها:"أن هناك علاقة ارتباطية بين الموقع الجغرافي للأردن وبين توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية، بحيث أن هذا الموقع دفع صانع القرار الخارجي الأردني للتعاطي مع الأزمة السورية بشكل قوي وصريح ومحاولة إيجاد حلول سلمية لها.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها على المنهج الوصفي والتحليلي،ويعرف المنهج الوصفي بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات دقيقة حول ظاهرة ما خلال فترة زمنية محددة،وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية،يتم تفسيرها بطريقة موضوعية،تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.أما المنهج التحليلي،فيعتمد على تحليل الظاهرة السياسية،وهي في هذه الدراسة الموقع الجغرافي،الذي يمثل المتغير المستقل،وأثره على السياسة

الخارجيـــة،التي تمثـــل المتغيـــر التابع،ودراســـة كـــل عنصـــر أثـــر علـــى تلـــك الظاهرة،إضافة إلى دراسة موضوع التحليل لاستنتاج حقائق جديدة،ورسم معالم المستقبل.

حدود الدراسة

تنطلق الدراسة من ثلاثة محددات،أولها مكاني يقتصر على دراسة منطقتين جغرافيتين هما المملكة الأردنية الهاشمية،والجمهورية العربية السورية.ثانيها زماني يتناول الفترة الزمنية ما بين عامي 2011 و 2015،أما مبررات اختيار عام 2011 كبداية للفترة الزمنية فيعود لأن هذا العام شهد بداية الأزمة السورية،التي أثرت بشكل واضح على الدولة الأردنية،أما مبررات اختيار عام 2015 كنهاية للفترة الزمنية فيعود لأن هذا التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات التي تمكّن من إنجاز البحث.ثالثها موضوعي يسعى إلى دراسة أثر الموقع الجغرافي للدولة الأردنية على سياستها الخارجية تجاه الأزمة السورية،وللدور الذي يمكن أن يقوم به في توجيه صانع القرار السياسي الخارجي للتعامل مع تلك الأزمة.

تعريف المصطلحات

حملـــت الدراســـة فـــي طياتهـــا مجموعـــة مـــن المصـــطلحات السياســـية والجغرافيـة،والتي لا بـد مـن توضـيحها حتـى يـتمكن القـارئ مـن فهـم موضـوع الدراسة،كذلك سيتم تعريف هذه المصطلحات انطلاقا من استخدامها الفعلي في الدراسة،على اعتبار أن العديد من المصطلحات في مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية تحمل في طياتها معاني متعددة،وحتى نسهل على الباحثين والمهتمين بموضـــوع دراســـتنا ســـوف نبـــين لهـــم المعنـــى الـــدقيق لمجموعـــة مـــن تلـــك المصطلحات،بحيث يزول أي لبس أو اشتباه قد يكون عالق في أذهانهم حول هذه المصطلحات واستخداماتها،ومن أبرز تلك المصطلحات:

- الجغرافيا السياسية:تعتبر الجغرافيا السياسية أحد فروع الجغرافيا البشرية التي تبحث في دراسة العلاقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها،وهي كباقي فروع الجغرافيا،تؤكد على إبراز التباين المكاني،وتهتم الجغرافيا السياسية بدراسة الوحدات السياسية فوق سطح الأرض،أي دراسة الدول كوحدة لها شخصية مميزة تتأثر بالظروف الداخلية من موارد وسكان ومظاهر سطح الأرض،كما تؤثر وتتأثر فيما يحيط بها من جيران في منظومة متكاملة تهدف إلى سد حاجات السكان،وتركز الجغرافيا السياسية في دراستها على إبراز شخصية الدولة كظاهرة متكاملة،وأثر واقعها الجغرافي على علاقاتها الدولية(فايز العيسوي، 15،2000).
- الجيوبوليتيك:تعني كلمة جيوبوليتيك "علم سياسة الأرض"،وهذا العلم يبحث العلاقة بين السياسة والرقعة الأرضية،ويهدف هذا العلم بشكل أساسي إلى

الاستفادة من المعلومات الجغرافية لدى قادة الدول وساستها،وبناء على ذلك يسعى هذا العلم للبحث في تأثير الجغرافيا على السياسة،أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة والتضاريس والموارد الطبيعية والموقع والمناخ على علاقة الدولة بالدول الأخرى،ومدى قدرة الدولة على توظيف هذه المقومات لحفظ المصالح القومية للدولة.

- السياسة الخارجية:ثمة اختلافات ووجهات نظرة متباينة بين المتخصصين والباحثين في الشأن الخارجي للدول في تعريفهم للسياسة الخارجية،فقد عرفها عرّفها "فيرنس وسنايدر" بأنها منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما،تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل(محمد سليم،7،1998)،في حين عرفها:"مارسيل ميرل" بأنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج،أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية،مشاكل تطرح ما وراء الحدود"(سعد توفيق، 15،2000)،وعرفها محمد السيد سليم بأنها "برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي"(محمد سليم، 16،1998).

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أن السياسة الخارجية تضم مجموعة قرارات وأفعال،يتخذها صانع القرار السياسي الخارجي من بين مجموعة من البدائل المتاحة أمامه بهدف تحقيق أهداف وطنية بعيدة أو قريبة المدى .

الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات السابقة التي اقتربت بشكل أو بآخر من موضوع الدراسة، والتي سوف نتناولها على الشكل الآتي:

أولا: دراسات في السياسة الخارجية لعل من أهمها:

- دراسة فؤاد سعيد،(1988) بعنوان "السياسة الخارجية الأردنية دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار"،سعت الدراسة إلى بيان أثر مجموعة من المتغيرات على صناعة السياسة الخارجية الأردنية،ومن أبرز هذه المتغيرات المتغير الجغرافي،وتوصلت الدراسة إلى أن الموقع الجغرافي يؤثر بشكل سلبي على صانع القرار الأردني الخارجي،ومن أهم الجوانب السلبية في الموقع الجغرافي الأردني مجاورة دولة إسرائيل الراغبة في توسيع حدودها الشرقية على حساب الأردن،مقابل ضعف العمق الاستراتيجي للدولة الأردنية،كما أن من المعطيات السلبية للواقع الجغرافي الأردني سوء توزيع السكان على أرضه،حيث توجد مناطق واسعة تكاد تكون شبه خالية من السكان،في حين أن معظم سكان الأردن يتمركزون في ثلاث محافظات (العاصمة،إربد،الزرقاء).
- دراسة غازي نهار (1993)،بعنوان "القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج آب 1991/1990"،هدفت الدراسة إلى دراسة المتغيرات المؤثرة

في صناعة القرار السياسي الخارجي للأردن،ومن ضمنها الموقع الجغرافي،والذي أثر بشكل واضح على السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة،حيث اتخذ الأردن موقف الحياد،نظرا لما يشكله انحيازه لأحد أطراف النزاع من مخاطر على كيان الدولة.

- دراسة حازم نسيبة (1999) بعنوان "الأردن في محيطه العربي"،وقد سعت الدراسة إلى بيان العلاقات التي تربط الأردن بالدول العربية بالاعتماد على موقعه الجغرافي،وتوصل الباحث إلى أن الأردن تحيطه ثلاث دول عربية مهمة هي السعودية والعراق وسوريا،وأن طول الحدود المشتركة بين الأردن وهذه الدول دفعت صانع القرار الأردني إلى تطوير علاقاته معها لضمان استمرار تدفق النفط من السعودية والعراق،والمياه والمواد الزراعية من سوريا،وأهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث ضرورة تطوير العلاقات الأردنية السعودية لأنها تمثل المصدر المالي والنفطي الأول للأردن.
- دراسة عبد المجيد العزام (1999)،بعنوان "مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية"،هدفت الدراسة إلى بحث أهم المرتكزات المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية،وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها:أن لموقع الأردن الجغرافي أثره في حركة السياسة الخارجية الأردنية،وتوجهاتها على الصعيدين الأمني والاقتصادي،مما يجعل الموقع الجغرافي من أهم مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية.
- دراسة محمد الهزايمة (2004)،بعنوان "السياسة الخارجية الأردنية بين النظرية والتطبيق"،هدفت الدراسة إلى بحث العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية،لا سيما الموقع الجغرافي،وقد توصل إلى عدة استنتاجات من أهمها:السلبية التي يتركها الموقع الجغرافي في صناعة القرار السياسي الأردني،وأوصى الباحث بتوثيق علاقات الأردن مع الدول العربية المجاورة له،واعتبار الأردن خط الدفاع الأول عن تلك الدول.

ثانيا: دراسات في الموقع الجغرافي.

- دراسة محمد مصالحة(1983)، بعنوان "جغرافية الأردن السياسية،أثر المتغير الصهيوني في حركية حدوده"،حيث تناول الباحث في دراسته جغرافية الأردن السياسية، وتطرق إلى الحدود الأردنية مع الدول المجاورة التي تتميز بطولها الذي لا يتناسب مع مساحته الصغيرة، كما تناول في دراسته العوامل التي ساعدت على تحديد الخطوط الفاصلة للجغرافيا السياسية بين الأردن وفلسطين.
- دراسة فلاح الطويل (1999)،بعنوان "الأردن في محيطه الإقليمي"،هدفت الدراسة إلى بيان أثر الموقع الجغرافي للأردن في النظام الإقليمي العربي،حيث تناول الباحث أهمية موقع الأردن بين الدول العربية،وتوصل إلى عدة نتائج من

أهمها:توثيق العلاقات الأردنية مع الدول العربية لكونه يقع في قلب العالم العربي،وإنه إذا استغل موقع الأردن الجغرافي،فإنه سيكون بمثابة نقطة تتجمع عندها العلاقات بين الدول العربية.

- دراسة محمد الهزايمة (2002) بعنوان "أثر الموقع الجغرافي الأردني في السياسة الخارجية السعودية"،حيث هدفت الدراسة إلى بيان الأثر الذي يتركه الموقع الجغرافي للأردن على السياسة الخارجية للسعودية،وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها:تأثير الموقع الجغرافي للأردن على السياسة الخارجية السعودية،وإن ما كان يتلقاه الأردن من مساعدات من السعودية،ما هو إلا استحقاق للموقع الجغرافي الأردني تجاه السياسة الخارجية السعودية،لكونه يفصل إسرائيل عن أراضيها،وأوصى الباحث بتعزيز الموقع الجغرافي الأردني لدى صانع القرار السعودي،وذلك بمواصلة تقديم الدعم للأردن.
- دراسة حسين العبدللات(2011)،بعنوان"العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني وأثره في السياسة الخارجية الأردنية"،هدفت الدراسة إلى بيان واقع العامل الجغرافي الأردني في إدراك صانع القرار، وأثر ذلك في السياسة الخارجية الأردنية،ووصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن معطيات الموقع الجغرافي الأردني أثرت سلبا على صانع القرار، وأوصت الدراسة بأن يتوجه صانع القرار السياسي إلى دول الجوار العربية، لتلافي بعض السلبيات التي يحملها الموقع الجغرافي.
- دراسة يوسف المسيعدين، وعبد الرحمن الفواز، بعنوان "الموقع الجغرافي وأثره على السياسة الخارجية الأردنية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الموقع الجغرافي للأردن على السياسة الخارجية تجاه أزمة الخليج الثانية،والتوجه نحو العملية السلمية مع إسرائيل، وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمة الخليج الثانية،وتجاه عملية السلمية مع إسرائيل، تأثرت كثيرا بالموقع الجغرافي الذي أدرك أهميته صانع القرار، وسار بالسياسة الخارجية بناء على هذا الإدراك.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتركيزها على الموقع الجغرافي الأردني وتناول أهميته من جميع الجوانب، واثر هذا الموقع على السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية. وحسب اطلاع الباحثان، فإن هذه الدراسة تعد الدراسة الأولى التي تتناول الموقع الجغرافي الأردني وأثره في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية.

تقسيم الدراسة

جاءت الدراسة في ثلاثة محاور أساسية مع نتائج وتوصيات على النحو التالي:

-المحور الأول:أهمية الموقع الجغرافي للأردن.

- المحور الثاني:أجهزة صنع السياسة الخارجية الأردنية.
- المحور الثالث:الموقع الجغرافي وأثره في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية.

المحور الأول:أهمية الموقع الجغرافي للأردن

لقد اختلف الكثير من المفكرين حول أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية للدولة،فمنهم من رأى بأن دراسة أي ظاهرة سياسية ومنها السياسة الخارجية،لا تتم بمعزل عن الموقع الجغرافي(Douglas,Jackson,1964,p5)،وليس أدل على ذلك من ظهور علم الجيوبوليتيك،والبعض الأخر لم يسلّم بذلك بسبب التطور التكنولوجي الذي قلّص كثيرا من هذا الدور(أحمد يوسف،ومحمد زيادة، ص80،1985).

ونرى بأن تأثير الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية يختلف من دولة إلى أخرى،وذلك تبعا لعدة أمور من أهمها:ملامح إقليم الدولة،والذي كلما تميزت سماته،انعكس ذلك إيجاباً على مدى قوة الدولة،وعلى الدور الذي يمكن أن تمارسه على المستوى الإقليمي والدولي. ومن جانب أخر فإن تحديد أهمية الموقع الجغرافي لا يقصد منه الربط بين الدولة ومعالم معينة فيها،كالتضاريس والمساحة والموقع الفلكي؛وإنما تهدف أيضا إلى إبراز القيمة الفعلية لهذا الموقع؛لأنه يحدد شخصية الدولة،وتتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية. (أمين محمود، ص5،1968).

وينسب إلى نابليون مقولة"إذا عرفت جغرافية الدولة عرفت سياستها الخارجية"،وفي حال الأردن يبدو الأمر كذلك،إذ يقع في منطقة تندرج ضمن أولى حلقات الهيمنة الأمريكية،وأكثر الأقاليم تسييسا في العالم،وكذلك في المنطقة التي يتركز فيها الصراع العربي-الإسرائيلي،كما أنه يقع على تقاطع الطرق البرية التي تصل آسيا بإفريقيا وأوروبا،والأردن بموقعه هذا،جُعل منه بلدا ذا أهمية جيوبوليتيكية هامة. (عبد الرزاق عباس، ص273،1976).

وقد نال الأردن نصيبه من الاهتمام في إطار النظريات الجيوبوليتيكية،فطبقا لنظرية القلب الأرضي لـ"ما كندر"[1]،يعد الأردن جزءا من الجسر الذي يربط القلب الشمالي (المنطقة الممتدة بين الفولغا حتى شرق سيبيريا)،بالقلب الجنوبي (إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)،كما أنه، وطبقا لذات النظرية، يدخل ضمن الهلال الداخلي،وضمن منطقة قلب الشرق الاوسط،الذي يضم كل دول الجزيرة العربية والعالم العربي الآسيوي وقبرص،ويشمل كذلك سواحل أوروبا والأراضي العربية الواقعة في الشرق الأوسط،وسواحل جنوب شرق آسيا والهند،وبما أن الأردن يقع ضمن الهلال الداخلي،فإن موقعه هذا ذو أهمية إستراتيجية غاية في الأهمية بسبب موقعه المتوسط بين القارات(محمد رياض،ص 230،2012).

وبحسب نظرية "سفرسكي"[2]،(القوة الجوية مفتاح البقاء)[3]،فإن الأردن

يقع ضمن منطقة المصير،وهي من أهم المناطق الإستراتيجية التي تفضي السيطرة عليها إلى السيطرة على الأجزاء الأخرى من العالم.وبحسب نظرية "سبيكمان"[4]، (أرض الحافة)[5]،فإن الأردن يقع في منطقة حافة اليابسة،وهي العالم العربي والإسلامي والشرق الأوسط الكبير،والذي لا زالت تشكل السيطرة عليه نقطة السيطرة على العالم.ففي تحليله الشهير يقول "سبيكمان:بأن من يحكم رملاند يحكم أوراسيا،ومن يحكم أوراسيا،يسيطر على مقاليد العالم،ورملاند هي المنطقة التي يطلق عليها حافة الأرض.

ويقع الأردن جغرافيا في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا،وتحده أربع دول عبر حدوده البرية،أنظر الشكل رقم (1)،ويمتلك حوالي 1635 كم من الحدود البرية مع هذه الدول،وهي مبيّنة على النحو الآتي:السعودية 744 كم،سوريا 375 كم،العراق 181 كم،فلسطين المحتلة 335 كم،فيما تبلغ مساحته التي تترامى فيها اثنتا عشرة محافظة حوالي 89.297 ألف كم^2.

الشكل رقم (1):موقع الأردن الجغرافي

أما فلكيا،فإن الأردن يقع بين دائرتي عرض 33/29 شمال خط الاستواء،وخطي طول 39/34 شرق خط غرينتش،مما يجعله من الناحية المناخية

مداريا حارا في الصيف،وجزءا من المناطق المعتدلة والباردة شتاء،ولتباين التضاريس في الأردن دور كبير في تنوع الأقاليم المناخية وتعددها،وسرعة الانتقال من نمط مناخي لأخر(نعمان شحادة، ص33، 1991).

وعلى الرغم من أهمية هذا الموقع،إلا أن هناك عوامل وهن في عناصره،يمكن تناولها من خلال ما يأتي:

أولا:موقع الأردن بالنسبة لليابسة والماء. ويقصد به موقع الدولة بالنسبة للمحيطات والبحار،أي وفقا لتوزيع اليابسة والماء وعلاقته بالدول الأخرى،وغالبا ما يحدد هذا الموقع شخصية الدولة،ويحدد سياستها الداخلية والخارجية،ويقع الأردن ضمن الدول التي تفتقر إلى الواجهة البحرية ،إذا ما استثنينا إطلالة صغيرة على البحر الأحمر لا تتجاوز 25 كم. لذلك يعد الأردن من الدول شبه الحبيسة أو المغلقة،وهو الأمر الذي يعني تأثير هذا الواقع على سياسته الخارجية،حيث تضطر الدولة الأردنية إلى تقديم تنازلات في علاقاتها مع الدول المحيطة لاستخدام موانئها عند الضرورة،خاصة أن جميع الدول المحيطة بالأردن لديها منافذ بحرية كبيرة ومهمة. (محمد الهزايمة،29، 1999)

إضافة إلى امتلاك تلك الدول قوة اقتصادية وعسكرية كبيرة، وما يدلل على ذلك أنه وبعد قيام الكيان الصهيوني وسيطرته على الموانئ الفلسطينية،كان الأردن يستخدم الموانئ السورية واللبنانية،الأمر الذي يعني الإبقاء على حالة التفاهم السياسي معهما. وتجدر الإشارة أن الموقع البحري للدول يتغير باستمرار،وذلك بتغير الظروف السياسية والاقتصادية وغيرها،فدولة تطل بواجهة بحرية أو أكثر،تختلف أهميتها عن الدول المغلقة،وقد تقع دولة على حافة بحرية هامشية وسرعان ما تصبح في مركز الاهتمام لتغير الظروف السياسية أو الإستراتيجية وغيرها. (عبد المجيد العزام، ص52، 1999).

ثانيا:الحدود السياسية. تعرّف الحدود بأنها الخط الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول الأخرى،والذي تمارس الدولة سيادتها ضمن نطاقه.وللحدود دور في المنازعات بين دول الجوار،ولعل أهم هذه المنازعات،المنازعات الأرضية التي تختص بحقوق الدولة في امتلاك قطعة معينة من الأرض،والمنازعات الموقعية وهي التي تتضمن عدم الاتفاق على تفسير المعاهدات الدولية التي تصف مواقع الحدود،والمنازعات الوظيفية وتختص بالطريقة التي تستخدمها الدولة لإدارة حدودها،وأخيرا المنازعات حول تطوير الموارد(يسري الجوهري، ص 54، 1993).

لذلك تعد الحدود السياسية من المسائل المهمة التي يجب أن يوليها صانع القرار السياسي الخارجي الاهتمام الكافي،وذلك لأنها قد تشكل عامل ضغط أمني وعامل ضعف عسكري خلال الحروب،لا سيما إذا كانت الدولة مترامية الأطراف،وبالتالي يتطلب ذلك تعاونا بين الدول في جانب ضبط الحدود،ومنع أي

عمليات غير شرعية (تسلل،تهريب) عابرة للحدود،وبعكس ذلك تتحول الحدود إلى عامل ضعف جغرافي.وتزداد خطورة الحدود السياسية عندما تقع بعض مصادر الثروة على خط التماس،أو قريبا منه،وفي هذا الجانب نذكر محاولة إسرائيل تغيير مجرى نهر الأردن في ستينيات القرن الماضي.ومن الجدير بالذكر أن الحدود الأردنية مع إسرائيل لم تحدد إلا عام 1994،كما أن الحدود الأردنية السورية أغلقت أكثر من مرة، ولا شك بأن ذلك شكل عامل ضعف للحدود السياسية. (علي محافظة،ص 38،1991)

ثالثا:المساحة_ ترتبط مساحة الدولة نوعا ما بالموقع الجغرافي،لا سيما ما يتعلق منها بالعمق الاستراتيجي،إذ تستطيع الدول الكبيرة أن تدافع عن نفسها في حالة الحرب،بعكس الدول صغيرة المساحة التي لا تلبث أن تستسلم أمام الجيوش الغازية.كما أنه من الصعب احتلال الدول كبيرة المساحة،خاصة عندما تكون كثيفة السكان.ومن ناحية أخرى فإن لشكل الدولة وطول حدودها،أثرا كبيرا في قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها.وعلى سبيل المثال يعد الشكل الدائري هو الأمثل للدولة،في حين أن شكل الدولة المستطيل،يفرض عليها مضاعفة جهودها للدفاع عن نفسها،وهو حال الأردن حيث الشكل الأقرب إلى المستطيل.وفيما يتعلق بمساحة الدولة وطول حدودها،يمكن القول بأن لطول الحدود مع الدول المجاورة دورا لا يقل أهمية عن شكل الدولة وقدرتها على الدفاع عن نفسها،حيث تضعف قدرة الدولة في الدفاع عن نفسها إذا ما تعرضت للعدوان.وفيما يتعلق بالأردن،فإنه يمتاز بالطول المفرط لحدوده،وقد أشرنا في موضع سابق إلى طول هذه الحدود مع الدول المجاورة.كما أن طول الحدود يتطلب من الدولة توفير قوات عسكرية كبيرة لحماية تلك الحدود من أية اختراقات،سواء من جيوش الدول المجاورة،أو من المهربين.وفي حالة الأردن التي تعاني ضعفا اقتصاديا وضعفا عسكريا بالمقارنة مع جيرانها،كما ذكرنا سابقا،فإن ذلك يدفع صانع القرار السياسي الخارجي الأردني إلى إتباع سياسة المهادنة مع جيرانها،والتي تكون أحيانا على حساب المصالح الوطنية الأردنية.

أما فيما يخص مساحة الدولة وأثر ذلك على سياستها الخارجية،فنلاحظ أن الدول الصغيرة المساحة (مثل الأردن) لا توفر لها تلك المساحة في الأغلب تنوعا في الموارد الطبيعية،ولا في العمق الاستراتيجي،مما يحتم عليها أثناء الحروب والنزاعات مع الدول المجاورة تقديم التنازلات حفاظا على مصالحها وعلى كيانها السياسي.

رابعا:الجوار الجغرافي_للموقع الجغرافي آثاره الكبيرة على العلاقات بين الدول المتجاورة، سواء في وقت السلم أم في وقت الحرب،وبشكل عام تزداد احتمالية ظهور النزاعات بين الدول كلما زاد عدد الدول المتجاورة،فيكون الموقع ذا آثار إيجابية وسلبية تبعا لطبيعة العلاقة بين الدول المتجاورة،ويظهر تأثيره السلبي في حالة مجاورتها لدول تختلف عنها في توجهاتها السياسية والإيديولوجية،إذ تضطر

الدولة الضعيفة إلى تبني سياسة خارجية تتلاءم مع سياسة جارتها القوية،أو أنها قد تصبح عرضة لأطماع تلك الدولة.وقد علق الملك الحسين عن هذا بقوله " فنحن لسنا مهددين بالوجود الطبيعي لإسرائيل فحسب،ولكننا مهددون أيضا بردود الفعل لكثير من الحكومات العربية المحيطة وزعمائها جراء موقعنا هذا "(الحسين بن طلال، ص 69،1979).

وفي سياق حديثنا عن موقع الأردن بالنسبة لجيرانه،يقودنا البحث إلى دراسة الوضع الاستراتيجي وعن وجود فكرة الدولة الحاجزة أو العازلة،وهي وحدات سياسية صغيرة الحجم بين وحدات سياسية كبيرة،ومثل هذه الدول تبقى كمانع للصدام بين الجانبين الكبيرين(محمد عامر، د.ت،156)،كما أن القضاء عليها من جانب لا يقابل بمقاومة هذه الوحدات الصغيرة فحسب؛بل وبمعارضة الجانب الأخر أيضا.ومن ناحية أخرى فإن الدولة التي تجاور دولا أكبر منها قد تجني القوة والأمن نتيجة لهذا التجاور،لا سيما إن كانت الدول الكبرى تسعى لإقرار الوضع الراهن.وقد كثر الحديث عن الأردن كونه دولة حاجزة،حيث مثل الأردن بموقعه حاجزاً أمام الأطماع الصهيونية بثروات العرب.وقد عبر عن هذا التوجه الأمير الحسن حيث قال " نحن في الأردن نعتبر أنفسنا حاجزاً بين الأطماع الإسرائيلية والثروات العربية،وعلى الدول العربية في منطقة البحر الأحمر تعزيز التعاون المشترك فيما بينها لاستغلال مصادر البحر الأحمر،ويجب عليها التركيز على سبل مواجهة التحديات المتعلقة بمنطقة البحر الأحمر وصلتها بالأمن القومي العربي.(محمد الديب،ص 124،1978).

وفي المقابل يجب أن نلاحظ أن الدولة الحاجزة بين دولتين أو أكثر من الممكن أن تشكل أراضيها ساحة لاقتتال الدول المجاورة لها،خاصة إذا كانت هذه الدولة ضعيفة مع وجود جيران أقوياء.وفي حالة الأردن نلاحظ أنه أثناء حرب الخليج 1991 بعد أن قام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين بتوجيه عدة صواريخ إلى إسرائيل عبر الأجواء الأردنية،كان من الممكن أن تتحول الأراضي الأردنية إلى ساحة للقتال بين الطرفين،ويكون الخاسر الأكبر من ذلك هو الأردن،وبالتالي فقد دفع ذلك صانع القرار الأردني للتحرك سريعا والطلب من العراق التوقف عن إطلاق مزيد من الصواريخ على إسرائيل،وفي المقابل الطلب من الدول المؤثرة على إسرائيل منعها من الرد. (نعيم الظاهر، ص 52،2002)

وكما أن الأردن شكل ويشكل منطقة عبور للتجارة العربية، فإنه يشكل حلقة رئيسية في حلقات وحدة الأمة العربية،فقد علق بن غوريون- أول رئيس وزراء لإسرائيل- على أهمية موقع الأردن قائلاً:" إن احتلال الأردن عسكرياً لا يفرق الدول العربية عن بعضها فحسب؛ولكنه يقضي على آمال الوحدة العربية وروحها "(أحمد الكفارنه، 64،1992).ولعل في ذلك دعوة لنا لتحقيق أهم إيجابيات التجاور الجغرافي،وهو إمكانية التكامل السياسي بين الدول،بغض النظر عن الاختلاف في التوجهات(لويد جنسن ،ص245،1989).

المحور الثاني:أجهزة صنع السياسة الخارجية الأردنية.

أورد المهتمون بالسياسة الخارجية عدة تعريفات لها،انطلاقا من وجهة النظر التي يتبنونها،أو من مذاهبهم العقائدية،ومن هذه المفاهيم،أن السياسة الخارجية هي برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة،من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي(محمد سليم،ص16،1998).

ولعل من أكثر المفاهيم قبولا للسياسة الخارجية،ذلك الذي يعرفها على أنها المساحة من النشاط الحكومي الذي يهتم بالعلاقات الخارجية بين الدولة والفاعلين الدوليين،لا سيما الدول في ظل النظام الدولي القائم،وهذا النظام لا يعمل في فراغ،إذ إنه يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به،ويتبلور ذلك على شكل مدخلات تتمثل بالموارد والمطالب التي تتحول إلى مخرجات على صورة قرارات(Michael, Clarck , Brian, White, 1989,p23).

وتواجه السياسة الخارجية عند التطبيق العديد من المواقف التي قد تعترض تحقيق أهدافها،مما يجعل صانع القرار في موقف يتطلب منه اتخاذ القرار من بين عدة بدائل مطروحة،في نفس الوقت الذي عليه فيه أن يرتب الأولويات ليتخذ القرار المناسب للموقف(Baehr, Peter R. 2004,p45).

وعند الحديث عن السياسة الخارجية لا بد من التمييز بين ثلاثة مفاهيم أساسية تتداخل أحيانا مع مفهوم السياسة الخارجية وهي،أولا:صنع السياسة الخارجية،وتعني مجموعة الأنشطة التي تنتهي إلى وضع إطار عام للتحرك الخارجي للدولة من حيث أهدافها ومبادئها وتوجهاتها العامة،وهي بذلك تتضمن مشاركة أجهزة وقوى وجماعات عديدة رسمية وغير رسمية داخلية وخارجية.ثانيا:صنع قرار السياسة الخارجية،ويعني تحديد البدائل المتاحة لمواجهة مشكلة أو موقف معين،وبالتالي فإن هذا المفهوم ينصرف إلى قرار خارجي محدد.ثالثا:تنفيذ السياسة الخارجية،وتعني تحويل القرارات والسياسات إلى برامج وآليات ونشاطات تتولى أجهزة رسمية معينة تنفيذها. (أحمد عبد الحي،ص70،2000)

أما فيما يتعلق بأجهزة صنع القرار،فلا بد من الإشارة ابتداء إلى أن مراكز صنع القرار تتعدد وتختلف درجة أهمية وتأثير كل منها بحسب موقعه في النظام السياسي،وحسب اختصاصاته وصلاحياته،ومدى اهتمامه بمجال السياسة الخارجية،وإذا كان من الصعوبة وضع معايير لقياس هذا التأثير،فإنه يضاف إليها عدم الوضوح والمعرفة الحقيقية للفاعلين المساهمين في صنع السياسة الخارجية.كما أن تنوع مواضيع السياسة الخارجية وتعقيداتها يؤثر على ترتيب أهم المساهمين في صنعها،إذ إن بعض هؤلاء المساهمين يخططون للسياسة الخارجية للدولة،ويبقون حاضرين في مختلف مراحل إعدادها،والبعض الأخر يشترك في جزء منها،في حين أن بعض مؤسسات الدولة الأخرى – كالقضاء مثلا- ليس لها

أي دور في عملية صنع السياسة الخارجية. ويمكن الحديث عن أجهزة صنع السياسة الخارجية الأردنية على النحو الآتي:

1. السلطة التنفيذية. لهذه السلطة الدور الأهم في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها،وذلك لاحتوائها أهم صانعي القرار السياسي- رئيس الدولة- وتكتسب السلطة التنفيذية هذه الأهمية لعدة أسباب أهمها(لويد حنسن،ص 35،1989):

- السرية التي عادة ما تتسم بها الشئون الخارجية.
- يمكن لشخص واحد- كالملك- أن يضع السياسة الخارجية أفضل من هيئة جماعية كالبرلمان.
- توفُّر المعلومات للسلطة التنفيذية،التي يزودها بها ممثلوها في الخارج،والذين يقدمون تقارير مباشرة لرؤسائهم في السلطة التنفيذية.
- تقدم وسائل الاتصالات التي ساعدت على التقاء رؤساء السلطات التنفيذية ضمن لقاءات قمة.
- الحاجة إلى مركزية القرار في بعض الحالات لا سيما في أوقات الأزمات.

وفيما يخص السياسة الخارجية الأردنية،فيعتبر الملك أهم الفاعلين السياسيين في مجال السياسة الخارجية الأردنية بوصفه رئيسا للدولة،ورئيسا للسلطة التنفيذية،وهو يدير السياسة الخارجية ويوجهها من خلال مجلس الوزراء. وحسب ما يبدو من نصوص الدستور،فإن للملك صلاحيات واسعة في صنع السياسة الخارجية وتوجيهها،وجاء ذلك واضحا من خلال ما يأتي(الدستور الأردني):

- الملك هو رأس الدولة المادة(30) من الدستور،وبالتالي يرأس السلطة التنفيذية التي تدير السياسة الخارجية وتنفذها.
- أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة الأردنية البرية والبحرية والجوية المادة (32) من الدستور،ويعمل على تطوير هذه القوات لتكون قادرة على حفظ حدود الدولة،وقادرة على القيام بمهام حفظ الأمن والسلم الدوليين.
- أنه يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات والاتفاقيات الدولية المادة (33) من الدستور.
- أنه يعين السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية،بناء على تنسيب مجلس الوزراء،وله أيضا سلطة الاعتراف بالحكومات الأجنبية وقبول سفرائها واعتمادهم،وسحب الاعتراف بهم.

كما أن من صلاحيات الملك الخارجية أيضا(محمود خلف،ص2000،121):

- قيادة السياسة الخارجية وتوجيهها وتنفيذها.
- المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وضمان تنفيذها.
- طلب استفتاء الشعب حول موضوع دولي يهم الشعب الأردني.

- القيام بزيارات رسمية للدول أو المنظمات الدولية بهدف توطيد العلاقات معها،أو حل مشاكل عالقة،أو القيام بدور الوساطة بين أطراف دولية متنازعة.
- الاطلاع على المفاوضات والمباحثات الخارجية للأردن،وتوجيه المفاوضين،والأمر بالتوقيع أو الامتناع عنه حسب ما تقتضيه طبيعة التفاوض.
- المصادقة على تعيين المندوبين الدائمين للأردن لدى المنظمات الدولية.

ويتضح مما سبق أن للملك الدور الرئيس في صنع السياسة الخارجية الأردنية،ولكن من الناحية الفعلية يبدو الأمر غير ذلك،إذ يرتبط صنع السياسة الخارجية بطبيعة العلاقة بين مؤسسات الدولة أولا،وبشخصية الملك ومدى استعداده لممارسة كامل صلاحياته ثانيا.

ومن مؤسسات الدولة التي لها دور في صنع السياسة الخارجية الديوان الملكي،ويعد أقرب هياكل صنع القرار إلى صانع القرار الأول،ويعهد به إلى الشخصيات السياسية المرموقة،وهو حلقة الوصل بين الملك ورئيس الوزراء(محمد الهزايمة، ص187، 2004)

أما الحكومة فإنها في الأساس جهاز تنفيذي لترجمة السياسة الخارجية على أرض الواقع،على اعتبار أن الملك يعطي التوجيهات والحكومة تنفذها،وهذا ما يؤكده رئيس الوزراء والوزراء بأنهم يفعلون ذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية. وقد أشار الدستور الأردني بوضوح إلى الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الوزراء في الشؤون الخارجية وذلك في المواد الآتية(الدستور الأردني):

- المادة 1/45 والمادة 2/47 من الدستور،اللتان تشيران إلى أن يتولى رئيس الوزراء رئاسة مجلس الوزراء،إضافة إلى مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية.
- المادة /51 من الدستور،التي تشير بوضوح إلى أن اختصاصات رئيس الدولة تنتقل إلى مجلس الوزراء المسؤول المباشر عن تنفيذها وتحمل مسؤولياتها أمام البرلمان.

وطبقا للممارسات العرفية،يمارس رئيس الوزراء الصلاحيات التالية(محمود خلف،ص125،2001):

1. الاشتراك في تخطيط السياسة الخارجية .
2. التدخل في القضايا الخارجية التي تنعكس آثارها على الشؤون الاقتصادية والمالية والعسكرية.
3. القيام بمهمة التنفيذ للدستور والتشريعات والأنظمة،إضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية.
4. إلقاء البيان الوزاري أمام مجلس النواب،والذي يتضمن السياسة الخارجية للدولة.

أمـا وزارة الخارجيـة،فهي تمثـل حلقـة الوصـل بـين الدولـة والـدول الأخرى،وتقوم بمهمة جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها إلى صانع القرار،ويعدّها البعض بمثابة أهم المخططين للسياسة الخارجية،فكثيرا ما يعتمد عليها للتزود بالنصائح وتطوير السياسة الخارجية وتنفيذها،لا سيما وأنها تمتلك المهارات اللازمة للتعامل مع الحكومات الأجنبية.وتزداد أهمية هذه الوزارة كونها تقع عليها مسؤولية تنفيذ السياسة الخارجية.كما أن من صلاحيات الوزارة ما يأتي(الدليل التنظيمي لوزارة الخارجية الأردنية):

- تقييم السياسة الخارجية للدولة وتنفيذها.
- المساهمة في وضع السياسة الخارجية للدولة.
- رعاية شؤون الأردنيين وحماية مصالحهم خارج المملكة.
- إعداد المعاهدات والاتفاقيات ودراستها وتوثيقها.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الوزارات تأخذ دور وزارة الخارجية في بعض الأحيان،كوزارة الدفاع مثلا،أو وزارة الصناعة والتجارة،أو وزارة النفط في بعض الدول.

2. السلطة التشريعية_لقد ازدادت أهمية السلطة التشريعية في مجال السياسة الخارجيـة فـي الآونـة الأخيرة،بسـبب حتميـة التعـاون بـين الـدول فـي مختلـف المجالات،وكثرة التحديات التي تواجهها هذه الدول،ولذلك تُعقد العديد من اللقاءات التـي يجريهـا رؤسـاء السـلطة التشـريعية مـع نظـرائهم فـي الـدول الأخرى،وكـذلك المباحثات التي تجريها الوفود البرلمانية في زيارتها الخارجية،والتي تشكل فرصة هامة لأعضاء السلطة التشريعية لشرح مواقف دولهم من مختلف القضايا.

ومن الملاحظ أن أعضاء السلطة التشريعية (البرلمان،مجلس الشعب ...الخ) في كثير من دول العالم خاصة في الدول ذات الأنظمة البرلمانية مثل الأردن،لا يهتمون كثيرا وغير منجذبين للسياسة الخارجية،وأن جل اهتمامهم يكون كردود أفعال وليس أفعال،لأن قضايا السياسة الخارجية لا تهم قواعدهم الشعبية والتي يحتاجونها وقت الانتخابات(حمود الوهيبي،ص 72،2012).

ومـن الصـلاحيات التـي حـددها الدسـتور الأردنـي للسـلطة التشـريعية فـي مجال السياسة الخارجية ما يلي(الدستور الأردني):

1. مـنح الثقـة،حيث إن لمجلـس النـواب حـق منحهـا وحجبهـا عـن الحكومـة،وذلك حسب نص المادة (53،54) من الدستور،إضافة إلى رقابته المالية والإدارية والسياسية على وزير الخارجية،حيث يستطيع من خلال الأكثرية المطلقة من مجموع أعضائه حجب الثقة عن الحكومة،أو عن أي وزير،ومن ضمنهم وزير الخارجية.
2. التشـريع،إذ إن لمجلـس النـواب حـق التشـريع،وذلك وفقـا لنصـوص المـواد (91،92،93،95) مـن الدسـتور،ومن ضـمنها التشـريعات الخاصـة بالشـؤون الخارجية.

3. توجيه الأسئلة والاستجوابات للوزراء،وذلك بموجب نص المادة (96) من الدستور،كما أن من حق المجلس طرح أي موضوع عام للمناقشة.
4. المسؤولية الوزارية،ذلك أن رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة،المادة 51 من الدستور.
5. الموازنة العامة للدولة،حيث أشارت المادة (112) من الدستور إلى صلاحية مجلس الأمة في النظر في الموازنة العامة المقدمة من قبل الحكومة،بما فيها الموازنة المخصصة لوزارة الخارجية للدولة وبعثاتها الدبلوماسية.

وتشاطر السلطة التشريعية السلطة التنفيذية في مجال السياسة الخارجية في حالات أخرى عديدة نذكر منها،دراسة المعاهدات والاتفاقيات والموافقة عليها،لا سيما المتعلقة بحقوق الأردنيين الخاصة والعامة،وكذلك فإن وجود لجنة في مجلسي الأعيان والنواب تدعى لجنة الشؤون الخارجية مهمتها متابعة السياسة الخارجية مع وزير الخارجية واستدعائه والاطلاع من خلاله على سير تنفيذها،لهو دليل أخر على مشاطرة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية مسؤوليتها في السياسة الخارجية.كما أنه،ومن خلال السلطة التشريعية،نستطيع إيصال وجهة نظر الأردن،ودعم القرار الخارجي الأردني لتحقيق أهدافه،وخاصة لدى اتحاد مجالس البرلمانات العربية والعالمية.كما تقوم السلطة التشريعية بنشاطات فاعلة في تهدئة الجبهة الداخلية في حالة الأزمات،وهذا من شأنه دعم السياسة الخارجية.وأخيرا فإن السلطة التشريعية تقدم النصح للحكومة ممثلة برئيس الوزراء،أو أحد أطراف صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية. (محمود خلف،ص133،2001)

3. المؤسسة العسكرية. وهي إحدى مؤسسات الدولة التي لها دور هام في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها،وذلك انطلاقا من بعض الاعتبارات العسكرية والإستراتيجية التي قد تحتم على الدولة انتهاج سياسة خارجية معينة. (عبد الإله بلقزيز،ص15،2002).

كما أن تنفيذ السياسة الخارجية يستلزم أحيانا أخذ رأي العسكريين في الاعتبار عند اتخاذ القرار الخارجي،وذلك لضمان نجاح السياسة الخارجية في تحقيق أهدافها،فنوعية القدرات العسكرية التي تمتلكها الدولة من الناحية الكمية والنوعية والحداثة تعطي صانع القرار السياسي ثقة وقوة ودعماً في الميدان الخارجي.إضافة إلى ذلك فإن للعسكريين دورا بارزا في جوانب أخرى،كموضوعات نزع السلاح وسباق التسلح،مما يتيح لهم التأثير في صنع السياسة الخارجية(هشام الأقداحي،ص59،2012)،وتزداد أهمية المؤسسة العسكرية كلما ازدادت حدة الصراع،وأصبحت قضايا الأمن الوطني تحتل مركز الصدارة في سياسة الدولة(لويد جنسن،ص149،1989).

وفي الأردن تعد المؤسسة العسكرية الأردنية من أهم أجهزة صنع السياسة الخارجية،ويبدو ذلك في مستويين:

1. حماية الدولة عن طريق ردع الأعداء ومنعهم من تنفيذ أعمال عدائية ضد الدولة.
2. الاستعداد للعب دور إقليمي من خلال مساعدة حلفائه في المنطقة(Rodney, Wilson, 1991,p234)

المحور الثالث: الموقع الجغرافي وأثره في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية.

لقد كان لموقع الأردن الجغرافي بين عدد من الدول الأكبر حجما وسكانا واقتصادا، ومجاورته لإسرائيل وارتباطه بفلسطين؛ الأثر الواضح في رسم سياسته الخارجية وتنفيذها تجاه الأزمات التي عصفت ببعض دول الجوار الجغرافي،خاصة وأنه قد اتخذ الحياد موقفا موحدا تجاهها،بدءا من أزمة الخليج الثانية عام 1991/1990،مرورا باحتلال العراق عام 2003،وانتهاء بالأزمة السورية،منطلقا بذلك من ثوابت السياسة الخارجية الأردنية الملتزمة بالمواثيق والأعراف الدولية،والتواصل البناء مع الدول كافة في إطار تحقيق المصالح المشتركة،وحل النزاعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية،والامتناع عن اللجوء إلى القوة.إضافة إلى التمسك بعدم التدخل في الشئون الداخلية للآخرين،وعدم السماح للآخرين بالتدخل في شؤونه. (سليمان نصيرات، ص11،2000)

فالأردن يسعى من منطلق موقعه الجغرافي إلى إتباع سياسة خارجية تقوم على احترام دول الجوار،وعدم إثارة أي حساسيات،والإبقاء على حالة من التفاهم السياسي معها،وذلك نظرا إلى حاجته للتعاون مع تلك الدول – لا سيما الدول العربية- فالسعودية تمتلك أدوات التأثير من خلال المساعدات المالية لخزينة الدولة،والعمالة الأردنية فيها،كما يعتمد عليها الأردن في إمداداته النفطية.أما العراق فيعتمد عليه كمصدر آخر للنفط،فيما يعتمد على سوريا كونها تربطه بتركيا وأوروبا من خلال ممر بري يسهل عملية الصادرات الأردنية عبر حدودها. (عبد المجيد العزام،ص25،1999)

وعلى الرغم من إيجابية الموقع الجغرافي أحيانا،إلا أنه يعتبر عاملا مقيدا للسياسة الخارجية،لا سيما مع الدول المجاورة،والتي تشهد أحداثا مقلقة،ولا تخرج الأزمة السورية عن هذا الإطار،إذ تأثر الأردن بالمتغيرات السياسية والأمنية الجارية هناك،التي فرضت على الأردن إتباع سياسة تنسجم مع المحددات الداخلية والخارجية في صناعة قراره السياسي الخارجي تجاهها.

وقبل الحديث عن السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية،لا بد من التطرق بإيجاز إلى العلاقات السياسية بينهما،إذ تجمع الجغرافيا الأردن وسوريا تحت مصطلح سوريا الطبيعية،وحكم عليهما الموقع الجغرافي بالتجاور،والتاريخ بالتعاون،ونتيجة لذلك كانت هناك محاولات وحدوية بمبادرات هاشمية لكنها لم تنجح(أحمد أبو الحسن، ص141،1984) .

لقد شهدت العلاقات الأردنية السورية حالات من الائتلاف والاختلاف،تبعا

لوجهة نظرهما تجاه قضايا المنطقة،فبعد تسلم المغفور له بإذن الله الملك الحسين بن طلال الحكم عام 1952 سار على نهج تعزيز التضامن العربي،واتخذ إجراءات عدة لتعزيز ذلك،من أهمها:تعريب الجيش،وإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية،والوقوف إلى جانب مصر في العدوان الثلاثي.كما رفض حلف بغداد،ولكن العلاقات الأردنية السورية تأثرت بعد الوحدة بين مصر وسوريا،التي مارست ضغوطا لإسقاط النظام الملكي.وفي عام 1961 أعلن الانفصال بين مصر وسوريا،واعترف الأردن بسوريا،وعاد الهدوء إلى العلاقات بينهما،ولكنها لم تستمر طويلا بسبب الاعتداءات السورية المتكررة على الأراضي الأردنية.كما تصادمت سياسة الدولتين عندما أكد الأردن أن السلام هو الحل الوحيد لقضايا المنطقة،وقد شكل هذا التوجه نقطة تصادم مع سوريا البعثية،التي لا تؤمن بالحل السلمي،فبدأت بدعم المنظمات الفلسطينية على الساحة الأردنية،حتى أن قواتها عبرت الحدود الأردنية،مما دفع بالجيش الأردني إلى دحرها،وعلى إثر ذلك قطع الأردن علاقاته الرسمية مع سوريا عام 1971وإبان حرب 1973 ومشاركة الأردن على الجبهة السورية،أخذت السياسة الأردنية منحا جديدا نحو مزيد من التضامن العربي.وبعد أحداث حماة أبدى الأردن انزعاجه من تعامل النظام السوري مع الإخوان المسلمين فيها،فكان الأردن الملاذ الآمن لهم،مما دفع سوريا إلى اتهام الأردن بأنه وراء تدبير الأحداث،وشهدت تلك الفترة توترا شديدا في العلاقات بين الدولتين،بلغ ذروته عام 1980 عندما حشدت سوريا قواتها على الحدود الأردنية. (علي محافظة،ص 67،1991).

وبعد أزمة الخليج عام 1991 ووقوف سوريا إلى جانب قوات التحالف،شهدت السياسة الأردنية مزيدا من عدم الثقة بنظام الأسد،بسبب الموقف من العراق،الأمر الذي شكل نقطة خلاف في توجه السياستين.كما ساد الفتور علاقات الدولتين طوال عقد التسعينيات من القرن العشرين إثر توقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994.وفي العهد المُستجد للدولتين باستلام الملك عبد الله الثاني الحكم في الأردن في العام 1999،وبشار الأسد في سوريا عام 2000،بقيت العلاقات على حالها بين مد وجزر،ولعل الموقف من قضايا المنطقة وأزماتها هي من يحدد طبيعة العلاقات بينهم. وبالرغم من ذلك فقد فرضت طبيعة الجوار الجغرافي علاقة ذات طابع خاص،فمواطنو الدولتين تجمعهما علاقات تاريخية واجتماعية وثقافية واقتصادية.كما أن الأردن يمتلك حدودا مع سوريا بطول 375 كم،تتوزع على جانبيها المدن والقرى المتماثلة في تركيبتها الاجتماعية،وهذه العلاقة دفعت الأردن إلى الارتباط بسوريا باتفاقيات أمنية واقتصادية،لعل من أهمها اتفاقية التجارة الحرة عام 2010،بغية تسهيل حركة التجارة وتعزيز العلاقات الاقتصادية. (ياسر قطيشات،ص 397،2009).

ومع اندلاع ثورات الربيع العربي في العام 2010،شكلت الأزمة السورية منعطفا هاما في العلاقات الأردنية السورية،وبسبب طبيعة الموقع الجغرافي

فرضت هذه الأزمة تحديات كبيرة على الأردن كان على صاحب القرار التعامل معها بجدية ولعل أهم هذه التحديات:

1.استقبال المهجرين واللاجئين. حيث أدى طول الحدود المشتركة بين الأردن وسوريا،ووجود العشرات من المنافذ غير الشرعية،فضلا عن التداخل على جانبي الحدود في العلاقات الاجتماعية،إلى نزوح حوالي مليون ونصف لاجئ،وبهذا يصبح الأردن ثالث أكبر دولة مضيفة للاجئين،كما أنه يضم ثاني أكبر مخيم للاجئين في العالم(الموقع الرسمي للملك عبد الثاني: http://www.kingabdullah.jo/).

وقد شكلت عملية اللجوء السوري في ظل محدودية الموارد إلى الضغط على مختلف قطاعات الدولة.ففي المجال الصحي ساهم اللجوء بزيادة أعداد المراجعين للمراكز الصحية والمستشفيات الحكومية.كما فرضت الأزمة السورية على القطاع الزراعي عدة تحديات أهمها:انخفاض حجم الصادرات الزراعية إلى الأسواق ذات الأسعار العالية بنسبة 90% عام 2012/2011.أما قطاع التعليم فقد التحق به 129 ألف طالب وطالبة ساهم بعودة نظام الفترتين،كما أشار وزير المياه إلى أن تكلفة اللاجئ الواحد تصل إلى 500 دينار فيما يتعلق بخدمات المياه والصرف الصحي(www.alhurra-jordan.com).

ومن جانب أخر قدر عدد اللاجئين السوريين القادرين على العمل بما يقارب 120 ألف،وقد أشارت دراسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني إلى استحواذ السوريين على 38 ألف فرصة عمل عام 2012 (خالد الوزني،ص 155،2012).

من جهة أخرى صرح وزير الداخلية إلى أن عدد الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين السوريين بلغت 3900 جريمة عام 2014،مقارنة بـ 3288 جريمة عام 2013،و1800 جريمة عام 2012،و900 جريمة عام 2011. ومن جانب أخر هناك مخاوف من تأثير اللاجئين على الهوية الوطنية الأردنية،لا سيما وأن 20% منهم يتواجدون في المخيمات،مقابل 80% في المجتمعات المستضيفة. (صحيفة القدس العربي، 2014/12/29)

وقد أشار الملك إلى أن المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة،لا ترتقي إلى مستوى أزمة وتبعات استضافة اللاجئين(الموقع الرسمي للملك عبد الثاني: http://www.kingabdullah.jo/).

كما دعا الأردن مجلس الأمن إلى الانتباه إلى الحالة الإنسانية التي يواجهها نتيجة تدفق اللاجئين،إذ يهدد ذلك أمن البلد واستقراره،وما يترتب على ذلك من آثار قد تهدد الأم والسلم العالميين. وبالرغم من الآثار السلبية للجوء السوري،إلا إن الأردن أكد بأنه لن يغلق الحدود في وجههم،وذلك على الرغم من مطالبة النواب بذلك .وقد أشار استطلاع للرأي أفاد فيه 79% من العينة بأنهم ضد الاستمرار في استقبال اللاجئين السوريين(مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة

الأردنية، 2014).

2. تحديات اقتصادية. تتجلى أهم جوانب هذا التحدي كون سوريا تعد بوابة الأردن الاقتصادية نحو تركيا وأوروبا الشرقية،كما أن معظم البضائع الأوروبية تدخل السوق الأردنية من خلال سوريا،حيث تربط الأردن بسوريا شبكة مواصلات برية،عدا عن وجود اتفاقيات تجارية كبرى بين البلدين،وحركة استيراد وتصدير نشطة بينهما،ولذلك نجد أن الأردن طلب استثناء قطاعي التجارة والطيران،عندما طالبت الدول العربية بفرض عقوبات اقتصادية على سوريا،وذلك لتأثره سلبا من ذلك.

ومن جانب أخر،فإن عدم قيام الدول المانحة بدورها الإنساني تجاه الأردن في تحمل أعبائه المادية،أدى إلى وجود فجوة تمويلية كبيرة،إذ بلغت القيمة المطلوبة لمواجهة ذلك خلال عام 2013 حوالي 2.3 مليار دولار،في حين بلغ الدعم المقدم 1.04 مليار دولار،أي أن الفجوة التمويلية بلغت 1.26 مليار دولار.أما عام 2014 فقد بلغت القيمة المطلوبة 2.4 مليار دولار،وبلغت قيمة الدعم المقدم حوالي 667 مليون دولار،بفجوة تمويلية بلغت 1.617 مليار دولار .وقد أطلقت وزارة التخطيط والتعاون الدولي خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية لعام 2015،التي تتطلب تمويلا يصل إلى حوالي 2.87 مليار دولار(موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية: http://www.mop.gov.jo/).

3. تحديات أمنية. إن الأردن وبحكم موقعه الجغرافي وقع عليه عبئ كبير في مضاعفة جهوده الأمنية لحماية أمنه الوطني من تداعيات الأزمة السورية،إذ تحولت حدوده الشمالية إلى مصدر قلق وتهديد جراء انتشار الفوضى،وقد نتج عن الأزمة عدة تحديات أهمها،تهديد النظام السياسي السوري للأردن بإمكانية امتداد الحرب القائمة هناك إليه،وذلك ردا – كما يدّعون- على مرونة الأردن في عملية تهريب الأسلحة إلى سوريا،وتدريب المعارضة السورية،على الرغم من نفي الأردن الدائم لهذه الاتهامات.كما أن العمليات العسكرية وتبادل إطلاق النار بين قوات النظام والمعارضة على مقربة من الحدود الأردنية السورية،جعلت الحدود الأردنية في حالة استنفار عسكري وأمني،وذلك بعد تعرض الأراضي الأردنية القريبة من الحدود السورية لصواريخ وقذائف أصابت مواطنين وألحقت الضرر بالممتلكات العامة والخاصة. (صحيفة الدستور،2014/7/13)

ومن التحديات أيضا صعود القوى السلفية المتطرفة على الحدود الشمالية في ظل تنامي السلفية الجهادية في الداخل، ووجود المئات من المقاتلين الأردنيين في صفوفهم.وقد تزايد خطر التنظيمات الإرهابية على الأمن الإقليمي بعد سيطرة تنظيم(داعش) على أجزاء واسعة من العراق وسوريا.وإزاء هذا التهديد شارك الأردن رسميا بالحملة العسكرية التي يشنها التحالف الدولي ضده.وتحديا أخر تمثل بالقلق من قيام بعض اللاجئين الموالين للنظام السوري بعمليات تهديد قد تستهدف

الأردن واستقراره، وبالتالي جاء قرار تنظيم دخول اللاجئين بوضع شرط الحصول على موافقة أمنية قبل الدخول،وذلك لضبط مسألة دخول أي عنصر هدفه ليس اللجوء وإنما لغايات أخرى(موقع وزارة الداخلية الأردنية: http://moi.gov.jo/).

ومن التحديات الأمنية كذلك،تخوف الأردن من استمرارية الأزمة السورية لسنوات طويلة دون أي حل لمشكلة اللاجئين،وما لذلك من أثر سلبي على ديمغرافية الدولة،جراء بقاء اللاجئين واندماجهم بالمجتمع المحلي،وأثر ذلك على الأمن الوطني.كما أنه،ونتيجة للفوضى الأمنية على الجانب السوري،فقد ارتفعت عمليات التهريب(أسلحة ومخدرات) بنسبة 300%،وعمليات التسلل من جنسيات مختلفة إلى نسبة 250% عام 2013 www.jordanzad.com .

وقد لجأ الأردن إزاء هذه التحديات إلى اتخاذ تدابير عسكرية وأمنية للتعامل مع التداعيات المحتملة للأزمة السورية من جهة،والحفاظ على الأمن الوطني من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية،فقد لعب الأردن دورا متوازنا تجاه طرفي النزاع،فرضته المعطيات على أرض الواقع،وحافظ على علاقاته معهما بما يحقق المصلحة الأردنية العليا،وحفظ الأمن والاستقرار،حيث نأى الأردن بنفسه في بداية الأزمة عن تقديم أي دعم معنوي أو مادي لطرفي النزاع،وذلك في محاولة منه لعدم التأثر بالأحداث الجارية هناك،وبادر إلى تقديم النصح والمشورة للرئيس السوري لكيفية التعامل مع الحراك السلمي،وعدم استخدام العنف،والقيام بإصلاحات تلبي متطلبات الشعب،ومن أجل تلك الغاية أرسل بعض المسئولين من ضمنهم رئيس مجلس الأعيان،ورئيس الديوان الملكي إلى دمشق لتقديم النصح للنظام هناك.

ومع استخدام النظام السوري القوة المفرطة تصاعد العنف،وزاد نشاط الجيش السوري الحر،وترافق مع ذلك فقدان النظام السوري لأجزاء واسعة من الأراضي السورية،وظهرت تحديات كبيرة واجهتها الدولة الأردنية من أهمها،زيادة أعداد اللاجئين،وإمكانية تسرب بعض التنظيمات الإرهابية إلى الأردن،ومخاوف من توجيه النظام السوري سلاحه باتجاه الأردن،ورافق ذلك تغيير في اللهجة الأردنية الداعية إلى إيجاد مخرج للأزمة،حيث وجه الملك عبد الله الثاني رسالة إلى الرئيس السوري مفادها "التنحي إذا كان في ذلك حلا للأزمة،وذلك لأن أمن سوريا واستقرارها خط أحمر بالنسبة للأردن. "(الموقع الرسمي للملك عبد الثاني: http://www.kingabdullah.jo/)

ومع تجذّر العنف وظهور إشارات على تماسك النظام،تغير موقف الأردن ودعا إلى إيجاد حل للأزمة يكون للرئيس السوري دور فيه.فقد أبدى الأردن تخوفه من خطر الحرب الدائرة بين النظام والمعارضة،والتخوف من مسألة تفكك سوريا،وتطور الأوضاع إلى حد الحرب الأهلية،وأن عدم الوصول إلى حل سلمي

سيدفع بالأمور إلى تصعيد خطير سيؤثر سلبا على دول المنطقة،كما أن استمرار النزاع سينتج عنه كيانات هشة تشكل عبئا أمنيا واقتصاديا على جيرانها،وقد تؤدي إلى توجهات انفصالية خطيرة في المنطقة.ومن جهة أخرى رفض الأردن أي تدخل عسكري في سوريا،وأكد أنه لن يكون جزءا من أي هجوم على سوريا،لكنه مستعد لأي أوضاع قد تنتج عن الأزمة،مؤكدا أن القوات المسلحة قادرة على حماية الأراضي الأردنية. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية هددت بتوجيه ضربة عسكرية لسوريا،بسبب استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية،لكنها تراجعت عن هذا الخيار فيما بعد. (صحيفة الرأي، 2014/2/13).

وفيما يلي بعض المؤشرات على موقف الأردن المتوازن تجاه طرفي النزاع:

أولا:الموقف تجاه النظام:

- التأكيد على دور النظام السوري في إيجاد حل للأزمة.
- عدم الالتزام ببعض العقوبات الاقتصادية العربية على نظام الأسد،لا سيما في مجال النقل والطيران.
- الإبقاء على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين،بالرغم من المذكرة التي صدرت عن وزارة الخارجية الأردنية،التي تضمنت اعتبار السفير السوري شخصا غير مرغوب فيه،وطلبت منه مغادرة أراضي المملكة،وكان السفير قد أساء للمؤسسات الحكومية والعسكرية والبرلمانية،إضافة إلى انتقاد السياسة الأردنية.
- إبقاء الحدود مفتوحة بين البلدين.
- التصدي لمحاولات تهريب الأسلحة إلى سوريا.
- رفض التدخل العسكري لحل الأزمة، والتأكيد بأن الأردن لن يكون طرفا في أي عمل عسكري ضد سوريا، وعلى أي وجه كان.
- عدم تقديم دعم عسكري للمعارضة.
- السماح بتنظيم مسيرات مؤيدة للنظام السوري.
- محاكمة مقاتلين أردنيين عادوا من سوريا،أو حاولوا التسلل إليها.

ثانيا:الموقف تجاه المعارضة:

- دعم توجه جامعة الدول العربية للتعامل مع الأوضاع في سوريا،وهذا التوجه يدين النظام السوري،ويدعو الرئيس السوري للتنحي.
- الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، واحتضان بعض رموز المعارضة السورية،ومن أهمها رئيس الوزراء المنشق رياض حجاب.

- مشاركة الأردن بإصدار قرار مجلس الأمن رقم 2139 الذي يطالب فيه بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى السوريين دون معوقات،كما تضمن القرار مطالبة النظام بوقف قصف المدنيين.
- صوت الأردن كذلك إلى جانب قرار مجلس الأمن رقم 2209،الذي أدان استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية،لما له من تداعيات خطيرة على دول الجوار والمنطقة.
- رحب بالقرار رقم 2042 الذي ينص على نشر مراقبين في سوريا للإشراف على وقف إطلاق.
- أيد كذلك القرار رقم 2043 الذي يطالب بوقف إطلاق النار،والنظر بالتزام أطراف النزاع كافة بخطة عنان للسلام.والقرار رقم 2118 الذي يهدف إلى القضاء على مرافق ومخزون الأسلحة الكيميائية السورية.
- دعوة الملك عبد الله الثاني للرئيس السوري بشار الأسد للتنحي، وإن كانت بشكل غير مباشر.
- عقد مؤتمر أصدقاء سوريا في عمان،والمشاركة في مؤتمرات أصدقاء سوريا التي عقدت في كثير من الدول.
- السماح بتنظيم مسيرات ضد النظام.
- إدانة أعمال العنف والقتل التي يقوم بها النظام السوري.

وقد جاء التحرك الأردني لحل الأزمة السورية على أكثر من صعيد نذكر منها:

- أشار الملك إلى أن الحل الوحيد للأزمة السورية؛ هو الحل السلمي،وذلك في خطاب العرش السامي في 2014/11/2.
- حمل جلالة الملك رؤيته إلى الدول المعنية بالأزمة،لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا،داعيا الرئيسين إلى تبني الحلول السلمية.
- التأكيد على إمكانية إيجاد مخرج للأزمة السورية في إطار الإجماع العربي،وفي هذا الجانب رحب بالمبادة العربية الهادفة إلى إنهاء العنف ووقف إطلاق النار،والمبادرة العربية الثانية الداعية إلى تشكيل حكومة وفاق وطني وتنحي الرئيس السوري،وتفويض صلاحياته إلى نائبه.ومن جهة أخرى رحب بالمبادرات الصادرة عن الدول الأخرى لا سيما المبادرة الروسية.
- شارك الملك عبد الله في العديد من مؤتمرات القمة التي دعا فيها إلى حل سلمي للأزمة،ومن هذه المؤتمرات،مؤتمر القمة العربية في بغداد عام 2012،ومؤتمر القمة العربية في الدوحة عام 2013،ومؤتمر القمة العربية في الكويت عام 2014،ومؤتمر القمة العربية في شرم الشيخ عام 2015،وكذلك في مؤتمر القمة السادس عشر لحركة عدم الانحياز عام 2012،ومؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية في مكة المكرمة عام 2012،إضافة إلى قمة (آسيا) عام 2012،وقمة الناتو عام 2014.

- أيد المؤتمرات التي عقدت بخصوص الأزمة السورية،وأيد ما جاء فيها،ومن هذه المؤتمرات مؤتمر جنيف الأول،ومؤتمر جنيف الثاني.
- أشار جلالته في خطاب ألقاه في الدورة (68) للجمعية العامة للأمم المتحدة،إلى ضرورة حل الأزمة بالطرق السلمية.
- مشاركة الأردن بإصدار قرار دولي بدخول المساعدات لسوريا،ورفع الحصار عن المدن،ووقف الغارات على المدنيين،وذلك بموجب القرار رقم(2139)،عوضا عن تأييده باقي القرارات الصادرة عن مجلس الأمن.

من خلال تتبع المواقف الأردنية حيال الأزمة السورية،نجد أنها تميل في معظمها نحو التهدئة وعدم التصعيد مع الجانب السوري،رغم الضغوط الكثيرة التي مورست وتمارس على الأردن خصوصا من بعض دول الخليج لقطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري،وتسهيل وصول الأسلحة والذخائر للمعارضة السورية،إلا أن السياسة الخارجية الأردنية التزمت بأهم مبادئها وثوابتها وهو احترام سيادة جميع الدول واستقلالها،وعدم التدخل في شؤونها الداخلية،وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية وتجارية معها على أساس المصالح المتبادلة.

إضافة لهذه الثوابت والمبادئ الأردنية في الميدان الخارجي،فقد كان للبعد الجغرافي سواء من حيث وقوع الأردن في وسط دول قوية عسكريا واقتصاديا،أم طول حدوده الشمالية مع الجمهورية العربية السورية (375 كم)،أم الروابط الاجتماعية القوية بين العديد من العشائر والأسر الأردنية والسورية خصوصا في شمال الأردن (إربد والمفرق)،بالإضافة إلى ضعف الموارد الاقتصادية الأردنية دور أساسي في هذه التهدئة.

ونتيجة لهذا الواقع الجغرافي الأردني اتضح لنا من خلال تتبع المواقف الأردنية الرسمية من الأزمة السورية أنها اتسمت بالهدوء والتأني والموضوعية،فقد أدرك صانع القرار السياسي الخارجي الموقع الجيواستراتيجي للدولة الأردنية الذي حمّلها مسؤولية كبيرة للتعامل بموضوعية مع القضايا الإقليمية خصوصا والدولية عموما.

ويمكننا أن نستخلص مما سبق أن الموقع الجيواستراتيجي للدولة الأردنية أثر بشكل كبير على الموقف الرسمي الأردني من الأزمة السورية،مما دفعه إلى تحمل المزيد من الأعباء والقيام بالكثير من الخطوات في سبيل تحقيق المصالح الأردنية العليا.

النتائج والتوصيات

سعت الدراسة للإجابة عن أسئلة البحث،واختبار صحة فرضية الدراسة،ومن هنا فقد حاولنا رصد الموقف الأردني وتتبع تطوره من الأزمة السورية،بعد أن تناولنا التحديات التي فرضتها على الأردن،نتيجة لموقعه الجغرافي،وعلى ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

أولا:النتائج

- تأكيد صحة فرضية الدراسة،فالتلاصق الحدودي بين الأردن وسوريا وطول الحدود المشتركة بينهما فرض على الجانبين (الأردني والسوري) تطوير علاقاتهما المتبادلة في مختلف المجالات،وتجاوز الخلافات والصعوبات التي قد تعترض مسيرة هذه العلاقات.
- أن للموقع الجغرافي أهمية خاصة عند دراسة أثره على السياسة الخارجية،وقد أدرك صانع القرار الأردني هذه الأهمية التي شكلت أحد أهم مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية تجاه العديد من الأزمات التي شهدتها المنطقة العربية،لا سيما إذا كانت متعلقة بإحدى دول الجوار الجغرافي.
- اتخذت السياسة الأردنية موقفا متوازنا تجاه طرفي النزاع في سوريا،ويبدو أن النظام السوري مرتاح لهذا الموقف؛لأنه يدرك أن انحياز الأردن للثورة سيعني تكرار المشهد التركي على الجبهة الأردنية،كما أن المعارضة لا تملك فرصة لتغيير الموقف الأردني.
- تأكيد الأردن في أكثر من مناسبة بأن الحل الأمثل للأزمة السورية هو الحل السياسي،وأن التدخل العسكري لن يؤتي ثماره.
- ارتباط الأردن وسوريا بعلاقات وثيقة،تلامس مختلف الجوانب،وبالتالي ألقت الأزمة بآثارها السلبية،وفرضت على الأردن تحديات كان لا بد من التعامل معها،لعل من أهمها:التحديات الأمنية والاقتصادية،وتحدي اللاجئين.
- التزم الموقف الأردني من الأزمة السورية بأهداف السياسة الخارجية الأردنية ومبادئها،التي من أهمها تحقيق المصلحة الوطنية العليا،وذلك لما يمثله الموقع الجغرافي من أهمية،وبحكم العلاقات التي تربط الدولتين.
- كان لصانع القرار الأردني ممثلا بالدرجة الأولى بالملك عبد الله الثاني،موقفا ثابتا تجاه تحديات الأزمة السورية،لا سيما ما يتعلق بعملية اللجوء السوري،حيث شدد على استمرار الأردن بواجبه الإنساني تجاههم،داعيا المجتمع الدولي إلى تحمل مسئولياته بهذا الشأن.

ثانيا:التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن الدراسة تقترح بعض التوصيات، والتي في حال الأخذ بها يمكن لصانع القرار الأردني الخارجي أن يستفيد منها في إدارة علاقاته الخارجية، خصوصا تجاه الأزمة السورية، بحيث

يحقق مصالح الدولة الأردنية العليا. وابرز هذه التوصيات ما يلي:

- زيادة التعاون مع الدول المجاورة لتجاوز استحقاقات الموقع الجغرافي.
- إعطاء أهمية أكبر لخيار حل الأزمة السورية بالطرق السلمية،لا سيما وأن بعض الدول المؤثرة إقليميا ودوليا لا تؤيد هذا الخيار.
- لا بد من اتخاذ موقف واضح تجاه طرفي النزاع، وعدم الوقوف في المنطقة الرمادية.
- السعي لجذب المساعدات الخارجية للأردن إقليميا ودوليا لتلافي الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة السورية.

الهوامش

[1] - ولد عام 1861 وتوفي عام 1947، وهو أحد الجيوبوليتكيين البريطانيين،الذي لخص نظريته في محاضرة ألقاها عام 1904 في لندن.

[2] - ولد عام 1894 وتوفي عام 1974، وهو أحد الجغرافيين الأمريكيين، أطلق نظرية القوة الجوية مفتاح البقاء، التي رأى من خلالها أن السيطرة على دول العالم تأتي من خلال القوة الجوية.

[3] - حددت هذه النظرية مناطق الهيمنة الجوية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقا، كما حدد منطقة تتداخل فيها هيمنة الدولتين، أسماها منطقة المصير، ويرى سيفرسكي بأن لهذه المنطقة دور في حسم أي معركة بين الدولتين.

[4] - ولد عام 1893 وتوفي عام 1943، أحد الجغرافيين الأمريكيين،والذي نظر إلى الجيويوليتيكا على أنها الاداة الأكثر أهمية في التأثير على السياسة الدولية.

[5] - هي المنطقة التي تجمع بين خصائص قوة البحر وخصائص قوة البر، وهي المنطقة التي أسماها ماكندر الهلال الداخلي..

قائمة المراجع

أولا:المراجع العربية

أحمد أبو الحسن،(1984).القمة السورية الأردنية،المقدمات والنتائج.**السياسة الدولية**،العدد:84،إبريل.

أحمد، يوسف،محمد زيادة،(1985).**مقدمة في العلاقات الدولية**.القاهرة:مكتبة الأنجلو المصرية.

هشام الأقداحي،(2012).**السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**.الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة.

عبد الإله بلقزيز،(2002).**السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة.في كتاب الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

الحسين بن طلال،(1979).**مهنتي كملك،أحاديث ملكية**.ترجمة:غالب طوقان،عمان:د.ن.

سعد توفيق،(2000).**مباديء العلاقات الدولية**.عمان:دار وائل للنشر والطباعة.

لويد جنسن،(1989).**تفسير السياسة الخارجية**.ترجمة:محمد بن أحمد إبراهيم،محمد السيد سليم،الرياض:جامعة الملك سعود.

يسري الجوهري،(1993).**الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية**.الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة.

محمود خلف،(2001).**مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية الأردنية واقع وتطلعات**،فصل في كتاب السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار،عمان،د.ن،1999.

الدستور الأردني .

الدليل التنظيمي لوزارة الخارجية.

محمد الديب،(1978).**الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات**.القاهرة:مكتبة الأنجلو المصرية.

مازن الرمضاني،(د.ت).**السياسة الخارجية**.بغداد:د.ن.

محمد رياض،(2012).**الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكية ،مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**.القاهرة:مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

فؤاد سعيد،(1988).**السياسة الخارجية الأردنية دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار**،رسالة ماجستر غير منشورة،بغداد:معهد الدراسات القومية والاشتراكية.

محمد سليم،(1998).**تحليل السياسة الخارجية**.القاهرة:مكتبة النهضة المصرية.

نعمان شحادة،(1991).**مناخ الأردن**،عمان:دار البشير.

فلاح الطويل،(1999).**الأردن في محيطه الإقليمي**،فصل في كتاب السياسة الخارجية الأردنية،واقع وتطلعات،عمان:دار الحامد.

نعيم الظاهر،(2002).**جغرافية الأردن**.عمان:عالم الكتب الحديث.

محمد عامر،(د.ت).**الجغرافيا السياسية والدولة أسس وتطبيقات**.الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية.

عبد الرزاق عباس،(1976).**الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية**. بغداد:مطبعة أسعد.

أحمد عبد الحي،(2000).صنع السياسة الخارجية المصرية.**مجلة السياسة** الدولية،عدد:139،يناير.

عبد المجيد العزام،(1999).**مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية**،فصل في كتاب السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار.عمان:دار الحامد.

فايز العيسوى،(2000).**الجغرافيا السياسية المعاصرة**.الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية.

نافع القصاب وآخرون،(د.ت).**الجغرافية السياسية**.الموصل:دار الطباعة للنشر .

ياسر قطيشات،(2009).**العلاقات السياسية الأردنية العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي،1952-2004**.عمان:دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.

أحمد الكفارنة،(1992).**الأردن في النظام الإقليمي العربي**،رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية:كلية الدراسات العليا.

علي محافظة،(1991).**السياسة الخارجية الأردنية**.عمان:دار الحامد.

أمين محمود،(1968).**دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر**.القاهرة:مكتبة النهضة العربية.

مركز الدراسات الإستراتيجية(2014)،**استطلاع للرأي حول بعض القضايا الراهنة الوطنية والإقليمية**،الجامعة الأردنية،أيلول/سبتمبر .

يوسف المسيعدين، وعبد الرحمن الفواز. الموقع الجغرافي وأثره على السياسة الخارجية الأردنية، بحث مقبول للنشر. **مجلة العلوم الإنسانية**،جامعة البحرين.

حازم نسيبة،(1999).**الأردن في محيطه العربي**،فصل في كتاب السياسة الخارجية

الأردنية:واقع وتطلعات،عمان:دار الحامد.

سليمان نصيرات،(2000).**الشخصية الأردنية بين البعد الوطني والبعد القومي**.عمان:وزارة الثقافة.

غازي نهار،(1993).**القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج آب 1991/1990**.عمان:دار مجدلاوي.

محمد الهزايمة،(1999).**السياسة الخارجية الأردنية**،عمان:دار عمار.

محمد الهزايمة،(2002).**أثر الموقع الجغرافي الأردني في السياسة الخارجية السعودية**،فصل في كتاب السياسة الخارجية الأردنية ومجلس التعاون العربي.عمان:دار الحامد.

محمد الهزايمة،(2004)،**السياسة الخارجية الأردنية بين النظرية والتطبيق**.عمان:دار الحامد.

خالد الوزني،(2012).**الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني**.التقرير الاقتصادي والاجتماعي،عمان.

حمود الوهيبي،(2012). **أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان 1970-2011**،رسالة ماجستير غير منشورة،عمان:جامعة الشرق الأوسط .

ثانيا:الصحف

صحيفة الرأي الأردنية:2014/2/13.

صحيفة الدستور الأردنية: 2012/9/13، 2014/6/17 ، 2014/7/13.

صحيفة القدس العربي:2014/12/29.

رابعا:المراجع الأجنبية

Baehr, Peter R.(2004), Role of human rights in foreign policy, Macmillan Gordonsville usa.

Douglas,Jackson,(1964),Political and geographic relationship holl, Englwood cliffs, New Jersy.

Easton, D. (1965), A system analysis of political life, John wily and sons, New York.

Michael, Clarck , Brian, White,(1989), Understanding foreign policy , Edward elgare, London.

Rodney, Wilson,(1991),Politics and the economy in Jordan,billings and sons, London.

خامسا:المواقع الإلكترونية

/http://kingabdullah.jo

/http://moi.gov.jo

/http://mop.gov.jo

http://www.arabgeographers.net/vb/threads/

www.alhurra-jordan.com

www.jordanzad.com